

**الديون بضمان الارض**  
( دراسة فى وثائق العصرين البطلمى والرومانى )  
بقلم / فادية أبو بكر ابراهيم

لما كانت القروض احدى الظواهر فى حياة الشعوب على مر العصور التى تؤشر فى العلاقات الاقتصادية واملاك الأفراد وبالتالي الدول ، كان الاهتمام بالقاء الضوء عليها فى هذه الفترة التاريخية التى سأحدث عنها . وهى العصر البطلمى والرومانى وسأخص بالبحث تلك القروض ذات الصفة الشرعية بضمان ملكية الأرض .

تلك بلا شك حقبة طويلة ، وعلى جانب كبير من الاهمية فى تاريخ مصر ، لكننى آثرت فى هذه الدراسة ان اربط بينهما لاعتقادى ان التطور الاقتصادى لمصر يمثل حركة متطورة ، بحيث تبلغ آخر درجات تطورها فى العصر الرومانى المتأخر .

أما عن مصادر معلوماتنا ، بالإضافة الى كتابات المؤرخين القدماء والحديثين ، تعتمد هذه الدراسة أساسا على أوراق البردى اليونانى الكثيرة التى وصلتنا عن العصر البطلمى والرومانى .

لكن من الملاحظ قلة وثائق الديون بضمان الارض من الفترة البطلمية ، ولعل ذلك يفسر سياسة البطالمة فى مجال ملكية الأرض<sup>(1)</sup> . التى كان يوجهها العمل على بناء دولة قوية اقتصاديا تحت الحكم الملكى المطلق ؛ حقيقة لقد تمت وتطورت الملكية الشخصية فى عصرهم ، وذلك بسبب تحول الاقطاعات العسكرية الى ملكيات خاصة ، ولكن ذلك كان ضد السياسة التى رسمها البطالمة لانفسهم .

فقد أخذ البطالمة بسياسة التخطيط العام واحتكار الدولة لمعظم اوجه النشاط الاقتصادى فى سبيل تنمية البلاد . ولكن اتجه الرومان نحو الاخذ بمبدأ الاقتصاد الحرفى كثير من المجالات من أجل انعاش البلاد اقتصاديا من التأخر الشديد الذى أصابها فى الفترة المتأخرة من العصر البطلمى .

وكان البطالمة يتوسعون فى مبدأ ملكية الدولة للأرض ، أما الرومان فقد توسعوا فى مبدأ الملكية الخاصة ، فشجعوا الافراد على شراء الاراضى وخاصة البور منها لاصلاحها

---

(1) U. Wilcken, Grundzuge pp. 271 ff., Cl. Preaux L'Economie Royale des Lagides, pp 459-513., Rostovtzeff, Social and Economic History of the Hellenistic World pp. 269-290.

(١)  
وكانوا يمنحونهم امتيازات كثيرة نظير ذلك ، ومن أجل هذا نجد ان القطاع الخاص من  
الارض تلقى دفعه قوية فى هذا العصر ، وهكذا يمكن ان نقول ان حركة التحرر التدريجى  
لاقطاعات الاراضى التى ابتدأت زمن البطالمة ، استكملت تمام نموها فى العصر  
الرومانى

-----  
من هذه البداية البسيطة عن الملكية الشخصية لارض مصر ، يمكننا ان نتقل  
للحديث عن عقود الدين ، وانواعها وتطورها ثم نتناول بعد ذلك الديون بضمان الارض .  
ونحن سنحاول فى هذه الدراسة ان نبين أن اخطر حالات الديون جميعا ، حين يكون  
المبلغ المقرض كبيرا ويتم مقابل رهن الارض التى يمتلكها المدين لدى الدائن . فاذا  
عجز المدين عن دفع دينه فقد ارضه المرهونة للدائن . ثم نبين انعكاس ذلك كله على  
ملكية الارض الصغيرة والمتوسطة التى كثيرا ما فقدتها اصحابها للاثرياء او كبار الملاك ،  
لانهم اكثر الناس قدرة على الشراء ، لذلك لم يكن غريبا ان ازدادت ملكية الارض الكبيرة  
نموا على مر الزمن .

كانت عقود الدين سمة بارزة فى الحياة السائدة فى مصر على عهد اليونان والرومان  
والديون انواع منها ماهو نقدى ، ومنها ماهو عينى وكلاهما نظير فوائد باهظة .

وفى الواقع فان هذه الفوائد تتمثل بالديون اتصالا وثيقا ، ولكننا نجد اختلاف  
درجة الربح فى العصر البطلمى عن الرومانى . لقد حدد امر ملكى من القرن الثالث ق . م .  
فائدة الدين وجعلها ٢٤ ٪ فى السنة .  
(٣)

(١) عن هذه الامتيازات انظر للباحثة ( رسالة دكتوراه لم تنشر ) المتربوليون فى  
اوكتيرنيخوس ص ١٣١ .

(٢) أهم الدراسات لنظام أرض مصر فى العصر الرومانى :  
Rostovtzeff, Studien zur Geschichte des Römischen

Kolonates. Social and Economic History of  
the Roman Empire pp. 281 ff.

Johnson Roman Egypt pp. 25 ff.

Wilcken Gfundzuge pp, 287 ff.

(3) P. Col. Ienon II p. 80. B.G.U. 1273 (221-220 B.C)  
Taubenschlag, the Greco-Roman Egypt p. 343.

وفى أغلب الحالات كان ينص فى عقد الدين على الفائدة ، ولكن فى حالات أخرى كان لا ينص فى العقد على الربح أى أن الدين بدون ربح <sup>(١)</sup>  $\alpha\tau\omicron\kappa\omicron\varsigma$  ولكن هذه ظاهرة غير مألوفة .

وقد ورد فى مجموعات كثيرة من أوراق البردى شتى الأمثلة على مختلف عقود الدين ، التى تنتمى الى كل من العصرين البطلمى والرومانى . ولكن كانت الأرباح على الأموال المقرضة فى العصر الرومانى دراهمة واحدة عن المينا كل شهر ويعنى ذلك ١٢% من قيمة القرض سنويا <sup>(٢)</sup> . وفى بعض الأحيان كانت الفائدة تنخفض حتى تصل الى أقل معدل لها وهو ٦% <sup>(٣)</sup> ولكنها ظاهرة نادرة وغير مألوفة وأحيانا أخرى تكون الفائدة ١٨% وأحيانا تصل الى أكبر معدل لها وهو ٢٤% ، وهذه أيضا ظاهرة غير عادية فى العصر الرومانى . وذلك على الرغم من وجود قرار "للاديوس لوجوس" بانه اذا قدم قرض مقابل فائدة تقدر باكثر من دراهمة واحدة عن المينافى الشهر تصادر نصف ارض الدائن و <sup>(٤)</sup> ارض المدين الى جانب القروض المالية كانت هناك أيضا أخرى نوعية ، تتمثل فى قروض القمح او الحبوب الأخرى . وكانت الفوائد على هذه القروض كبيرة تصل الى الثلث وأحيانا أخرى الى النصف من قيمة الدين <sup>(٥)</sup> . ويرجع السبب فى ذلك الى ان القرض العيىنى يتم عادة فى حال حدوث نقص فى هذا النوع من الحبوب . كذلك حرصت الدولة على توفير البذور ، وانتقاء الجيد منها وتقديمها للمزارعين فى أوقات معلومة ثم استردادها

(1) P. Hibeh. 89 (239 B.C.). B.G.U. 1276 (215-4 B.C.)

P. Tebt. 817 (122 B.C.)., P. Oxy. 3351 (34 A.D.)

P. Oxy 1474 (A.D. 216).

(2) Cf. Johnson, Roman Egypt, P. 450., P. Michigan, 333

(52 A.D.), ., P. Oxy 243 (79 A.D.) 1471 (81 A.D.), 507

(169 A.D.) 485 (179 A.D.)., 1125 (2nd C. A.D.)

(3) Oxy 2774 (129 A.D.), 506 (143 A.D.) .

(4) P. Michigan 336 (27 A.D.) , Johnson op. cit. P. 450.

(5) Oxy. 1132 (126 A.D.)

(6) W. Schubart. Der Gnomon des Idios Logos P. 105.

(7) Johnson, Op. Cit. P. 449.

(١) عند موسم الحصاد بزيادة مرة ونصف • وتكتب بذلك وثيقة رسمية يقر فيها المزارع بدينه ومسئوليته عن سداد هذا الدين فى تاريخ معين • ويلتزم المزارع بأن يرد الدين — من المحصول الجديد حسب الاتفاق ، فيراعى ان يكون نظيفا وغير مخلوط وجديدا وكانست (٢) هذه الضمانات تكتب صراحة فى عقود الدين •

(٣) لقد أقر القانون المصرى واليونانى القروض بنوعيهما ، وأقر ايضا القروض بالارباح او بدون • فقد كان اقراض المال او احترام اعمال المصارف ، عنصرا هاما من عناصر الحياة الاقتصادية فى العصرين البطلمى والرومانى • وكان اقراض المال حرفة مربحة مقابل ارباح يتفق عليها ، لذلك استثمر كثير من الاغنياء اموالهم فى القروض بصورة تستحق الملاحظة •

ويتضح لنا من الادلة الوثائقية التى بين ايدينا ان الديون ، سواء كانت ديونا عينية او نقدية كانت بشروط وقيود من أجل الوفاء بهافى مواعيدها ، لذلك كان يجرى النص عليها صراحة ، حيث توافرت بها جميع الضمانات بين المتعاملين من دائنين او مدينين • وحرص الدائنون دائما على ابرام هذه العقود والمحافظة عليها ، وكان يجرى تسجيلها احيانا فى مكتب التسجيل  $\rho\epsilon\beta\eta\lambda\omicron\theta\acute{\eta}\kappa\mu \epsilon\kappa\tau\mu\epsilon\lambda\omega\gamma$  وذلك حرصا من اصحاب المصلحة فيها على ضمان تنفيذ كل ما جاء بها من التزامات •

(٤) كذلك كانت عقود الدين تنص على أن يكون السداد اما من المدينين او من الضامنين وهؤلاء يمثلون عنصرا هاما فى هذه العقود لان المرجع كان اليهم آخر الامر ، اذا عجز

(١) كان المعدل المألوف لقرض البذور الذى تقدمه الدولة للمزارعين كما يتضح من الادلة الوثائقية - هو اردب واحد عن كل أرورة

P. Oxy 986 (131 A.D.) , 1024 (129 A.D.)

وفى وثائق اخرى لايرد بها مقدار القرض ، وانما مساحة الارض ، وذلك يدل على وجود معدل مألوف ومعروف جيدا للتوزيع تكون فيه مساحة الارض هى العنصر الذى يحدد قرض البذور وهى اردب عن الأرورة

P. Oxy 3337 (141-142 A.S.) , 1031 (228 A.D.)

cf. Wilcken, Chrest. 362 introd.

(2) P. Oxy. 1474 (216 A.D.)

(3) Rostovtzeff, SEHRE. pp. 183-4.

(4) P. Oxy. 286 (A.D. 82), P. Oxy 270 (A.D. 94).

Taubenschlag Op. cit., P 343.

المدين عن دفع دينه . وكان يتعين توقيع عدد من الشهود على عقد الدين ، وكان عددهم يتراوح بين أربعة شهود وستة عشر شاهدا أحيانا ، وذلك حسب أهمية العقد ، وكانت أسماء هؤلاء الشهود مصحوبة بأسماء آبائهم وجنسياتهم ووظائفهم او مراتبهم العسكرية ومحل إقامتهم .

وفى الواقع فإن عقود الدين تمثل إقرارات من الجانبين المتعاقدين بما تتم الاتفاق عليه ، ولكن الأكثر من ذلك أنها تمثل التزاما واجب الاداء طبقا للشروط المنصوص عليها اما بصفة عاجلة عند طلبها ، او بعد فترة محددة يتم الاتفاق عليها ، او أحيانا أخرى كان العقد يحدد مدة ثانية بعد انقضاء مدة العقد الأول، فيعاد كتابة عقد آخر جديد ولكن بعد اتفاق الطرفين .

وقد ورد فى الوثائق البردية المختلفة التى تنتمى الى كل من العصرين البطلمى والرومانى مجموعة كبيرة من عقود الدين ، سنكتفى بالتعليق على عقد منها ، وهو مثل رائع على عقد دين توافرت فيه جميع الشروط والضمانات والالتزامات .

يبدأ العقد بتحديد اسم الملك واسم أبيه والكاهنات فى العبادة الاسرية ، وسنين حكمه . ثم يلى ذلك الشرط الاساسى فى عقود الدين الذى يقضى بضرورة النص على اسم كل من الدائن والمدين وجنسيته ومرتبته العسكرية . ان وجدت - ثم موضوع التعاقد ويكون بتحديد تاريخ الدين بالسنة والشهر ومقدار الدين الاصلى مصحوبا بالرجح الشهرى ثم تاريخ السداد ، ان كان بعد بضعة اشهر او بضع سنوات أو عند الطلب ،

---

(1) Bouche Leclercq, Histoires des Lagides P. 161.

(٢) زكى على : علم البردى تراث مصرى أصيل ( ص ٢٦٦ )  
(3) Select, Pap, 66 (273 B.C.) B.G.U. 1273 (221-220 B.C.);  
P. Amb. 50 (106 B.C.) P. Oxy 269 (A.D. 57)  
P. Oxy 507 (169 A.D.) R.Ryl. 177 (246 A.D.)  
(4) Select, Pap. 66 (273 B.C.)

ثم يأتى الشرط الجزائى او الالتزامات فى العقد فى حالة عدم الوفاء بالدين  
فى الميعاد المحدد ، ليصبح من حق الدائن ان يستوفى حقه من جميع املاك المدين  
اوله حق التنفيذ على المدين نفسه ، أو على ضامنه ، ثم تحديد الغرامة وهى عادة  
بزيادة مرة ونصف من قيمة الدين الاصلى . ثم اسم الضامن  
ΕΥΧΥΟΣ

والتأكيد ان هذا العقد شرعى وقانونى حيثما يقدم . وفى نهاية العقد اسماء الشهود  
الذين حضروا ابرام التصرف وتوقيعاتهم .

تعتبر هذه الوثيقة عقد دين متكامل ، توافرت فيه كافة الشروط والالتزامات ، وأهم  
ما جاء به - ونجده دائما فى عقود الدين الأخرى - هو الشرط الجزائى الخاص بالتنفيذ  
على شخص المدين فى حالة عدم التزامه بسداد الدين فى الميعاد المتفق عليه . وكان  
الدائنون يضعون فى عقود الدين شرطا يقضى على الطرف الذى لا يحترم العقد دفع غرامة  
محددة ، وان يعامل معاملة المدين للخزانة الملكية ، معنى ذلك حيسه اذا لم يسدد  
الدين . فى هذه الحالة كان المدين يعتبر مدانا دون محاكمة ، وعليه ان يتحمل العقوبة  
التي تفرض فى مثل هذه الاحوال . ومن الجدير بالملاحظة ان الملك بوكخوريس - ثانى  
ملوك الاسرة الفرعونية الرابعة والعشرين - اصدر تشريعا أبطل به استرقاق المدين عند  
عدم الوفاء بالدين ، وجعل التنفيذ قاصرا على امواله دون شخصه

... ΕΥΧΥΟΣ ΟΥΔΕΛΑΣ ΜΟΝΟΝ ΕΠΟΛΥΜΑΤΟ, ΤΟ ΣΕ ΓΩΝΝΑ  
ΚΑΙ' ΟΥΔΕΙΝΑ ΤΡΟΠΟΝ ΕΊΛΑΘΕΝ ΎΠΑΡΧΕΙΝ ΑΔΩΤΕΥΟΝ ...

ولكن فى عصر البطالمة اوضحت الادلة ان التنفيذ على اشخاص المدينين كان يعمل  
به منذ فترة مبكرة من حكمهم (٤)

(1) P. Amherst 43 (173 B.C.)

Bouché L'ecclercq, IV p. 161.

ابراهيم نصحي : المرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) ثانى ملوك الاسرة الرابعة والعشرين (من ٧٢٠-٧١٥ ق.م) مركزها غرب الدلتا ،  
عاصمتها " صا الحجر " ، وقد اشتهر بوكخوريس بين الاغريق بتعمقه فى القوانين ،  
وكانت احكامه تشتهر بالعدل والحكمة . الموسوعة المصرية ، تاريخ مصر القديمة  
وأثارها ، المجلد الاول ، الجزء الاول .

(3) Diod, I, 793.

(4) P. Ryl 11, 75 col. I .11 1-13, P. Hibeh pp 173-174.

لقد كان القانون الاغريقى يآلف كل هذه الوسائل فى سداد الديون المتأخرة، وهذا القانون طبق فى مصر منذ بداية عهد البطالمة<sup>(١)</sup> . ولا شك ان الخطوة الاولى من أجل تطبيقه كانت صدور امر ملكى يتضمن قواعد قانون الدين الاغريقى . لكن للأسف لم تصلنا وثيقة بردية تتضمن هذا الامر وانما وصلنا مضمونة من وثائق مختلفة يفهم منها ان هناك امر ملكيا  $\tau\omicron\ \sigma\epsilon\lambda\alpha\ \epsilon\rho\alpha\mu\mu\alpha$  تضمن قانون الدين الاغريقى ، حيث يمكن به التنفيذ على شخص المدين ، وهو بذلك يلغى قانون " بوكخوريس " الذى سبقت الاشارة اليه .

من ذلك يتبين لنا ان الحبس بسبب الدين كان مقررا بامر ملكى ، وان الشخص المدين مسئول عن الدين ، وفى حالة عدم السداد ، يوقع عليه الشرط الجزائى ، أى أن يكون المدين عرضه للسجن والطرده وسوء المعاملة ، حتى يتم تحصيل المدفوعات المطلوبة منه . كما يتضح لنا ايضا ان الامر الملكى  $\pi\rho\acute{o}\varsigma\ \beta\alpha\delta\iota\tau\eta\kappa\alpha\varsigma$   $\pi\rho\acute{o}\varsigma\ \epsilon\lambda\lambda\epsilon\gamma\epsilon\iota\sigma\tau\omicron\varsigma$  قد حدد مسئولية الضامن فى سداد الديون ، فى حالة عدم التزام المدين بالسداد .

وفى الواقع لدينا امثلة عديدة من الوثائق البردية التى تحدثنا عن سجن المدينين فى العصر البطلمى<sup>(٢)</sup> . ولكن جاء فى بيان ورد عن المالك بطليموس الثامن " يوارجتيـس الثانى " ، ما يلى " منع الموظفين من القاء القبض على أى فرد وحبيه تحت أى عذر ، بل عليهم ان يسوقوه للمثول امام الجهة المختصة لتطبيق العدل " .

Rostovtzeff op. cit. p. 183.

(١)

انظر ايضا : تاريخ القانون المصرى . محمود سلام زناى ص ٢٣٧ ان تعايش شرائع القانون المصرى والقانون الاغريقى ، جنبا الى جنب أدى فى النهاية الى قدر كبير من التقارب فيما بينهما .

(2) P. Hibeh 34 (B. 243-2), 73 (B.C. 243-2)

(3) P. Hibeh 92 (263 B.C.) 94 (258-7 B.C.)  
95 (256 B.C.), 93 (250 B.C.).

(4) P. Hibeh 73 (243-2 B.C.), P.S.I. 529.

(5) P. Tebt. 5. II (A.D. 218) II 255-264.

ويعتبر هذا البند من البنود الهامة التى صدرت فى صالح المواطنين ، فهو يمنع الموظفين من القاء القبض على أى شخص وحيسه تحت أى عذر أو اتهام ، وعلى الموظفين ان يقدموا المذنب للجهة المسؤولة لتطبيق العدل طبقا للقرار الملوكى .

ومن هذا البند يتضح لنا انه كانت هناك اتهامات ضد الموظفين واحتجاجات كثيرة من المواطنين على سجنهم دون محاكمة . ولعل ذلك لايعنى عدم سجن المديين اذا لم يف بالدين ، ولكن كان لابد له من المثل امام الجهة المختصة أولا ، فاذا ثبت ادانته سجن .

وفى العصر الرومانى نحد أن الوالى الرومانى " تيريوس يوليوس الاسكندر " أصدر منشورا سنة ٦٨م . أى بعد قرار بطليموس الثامن بحوالى مائة وخمسين عاما ، وتعرض الوالى فى هذا المنشور لموضوع التنفيذ على اجساد المديين ، وحرمة بصفة قاطعة ، وافر التنفيذ على املاك المديين وأموالهم فقط . وقد جاء هذا التحريم على النحو التالى " اجراءات التنفيذ فيما يختص بالديون تكون على الاملاك وليست على الاجساد " (١) لكن لعل هذا القرار لم ينفذ بدقة ، لان هناك بعض الوثائق (٢) موعرخة بعد صدوره ، تتحدث عن اجراءات التنفيذ على الاملاك وعلى الاجساد أيضا . وهنا تجدر الإشارة الى ان الديون لا تسقط بموت صاحبها .

(٣)  
لدينا وثيقة بردية تحكى قصة دين من الحبوب على شخص توفى دون ان يرد الدين ، ولكنه ترك ابنا وريثا ، ولذلك يتقدم الدائن بطلب الى الاستراتيجوس للاقليم

---

(1) B.G.U. 1563 (68 A.D.) O.G.I.S.669 (68 A.D.)

زكى على ، علم البردى تراث مصرى اصيل ص ٢٧٢ .

(2) P. Oxy, 1471 (A.D. 81)  
P. Oxy.1891. (A.D. 495).

(3) P. Oxy. 1472 (A.D. 136)



المذكور ، الذى يخاطب بدوره الاكسجيتس ، حتى يسترد الدائن حقه من الورثاء  
ونجد نفس مضمون هذه الوثيقة فى بردية اخرى . لقد توفى المدين ولم يسدد دينه وهو  
مبلغ من الدراخمت ، ولذلك يطلب الدائن استرداد الدين من زوجة المدين ، نظرا لوفاته .  
حالة اخرى اكثر تفصيلا توضح ان سيدة تدعى ايزيدورا من قرية تبتونس اقترضت ٢٦ اردب  
قمح من ليسيماخوس ، بضمان رهن بعض الممتلكات ، وذلك طبقا للعقد الذى تمت  
كتابته فى مكتب التسجيل . وانقضى الاجل ولم يتم سداد القرض ، ويعقب ذلك وفاة  
الطرفين (الدائن والمدينة) ، الا ان هيراكليا (الوارثة الوحيدة للدائن) تقدم التماسا  
الى الوالى فلافيوس تيتيانوس تطلب منه ان يأمر بالتنفيذ على الممتلكات التى قدمتها  
المدينة ضمانا للسداد ، ولكن الوالى وقع باحالة الموضوع الى الاخيديكاسنس بوليون  
الذى وافق على طلب هيراكليا وارسل خطابا بذلك الى الاستراتيجوس لاعلان الورثة  
بالاجراءات فى هذا الصدد .

وهذه الاجراءات ، كما تبين من محتويات الخطاب ، كالتالى : يجب على هيراكليا  
ان تقدم الى الاستراتيجوس اقرارا كتابيا تقرر فيه بأن وقائع طلبها واسانيده صحيحة  
ثم يعلن الاستراتيجوس ورثة ايزيدورا (المدينة) بنسخة من هذه الوثائق لاحاطتهم  
علما بالامر التنفيذى . واذا لم يعترضوا خلال عشرة ايام يقوم الاستراتيجوس والبراكتور  
ببيع الضمان الخاضع للتنفيذ واستيفاء الدين .

ولنا أن نبدأ حديثنا الان عن تطور الديون بضمان الارض ونتائجها ، فهناك  
موضوع كبير مكمل لعقود الدين ، لكن متى كانت هذه العقود مصحوبة برهون مختلفة .  
فيوقع الرهن على منزل أو نصيب فى منزل ، أو مخزن ، أو على ملكية عبيد  
(٣) (٤) (٥) (٦)

(1) P. Oxy. 2342 (A.D. 102)

(2) P. Fam. Tebt. 11, 29 (A.D. 133)

(3) P. Oxy. 2957 (A.D. 91) P.Oxy 2722 (A.D. 154)

(4) P.Oxy 510 (A.D. 101)

(5) P. Michigan 332 (A.D. 48).

(6) P.Oxy 485 (A.D. 178).

(١)  
أو العمل لدى الدائن كضمان للدين • ولكن اخطر الحالات جميعا فى هذه الرهــون والضمانات يكون بالنسبة لرهـن الأرض • حين يكون المبلغ المقرض كبيرا ويتم مقابل رهن الأرض التى يمتلكها المدين لدى الدائن فاذا عجز المدين عن دفع دينه وفوائده ، فقد أرضه المرهونة للدائن ، وهو بلا شك اخطر حالات الرهن جميعا • وذلك يـدل على مقدار الخطر الذى كانت تتعرض له ملكية الأرض الصغيرة وحتى المتوسطــة فى ظروف الازمات والاضطرابات الاقتصادية ، وأن أصحابها كثيرا ما فقدوا أرضهم للائرياء وكبار الملاك اذا عجزوا عن رد الديون •

كذلك نجد أن ملكية الأرض الصغيرة والمتوسطة التى عملت الادارة الرومانية على اقرارها فى القرن الثانى ، تفقد قدرتها على البقاء مطمئن ، بسبب اضطراب الأمن وفرار الفلاحين ، أو عجز الملاك الصغار عن استغلال أرضهم استغلالا مجزيا • وأيضا يسبب شدة وطأة الضرائب التى تفرضها الدولة ، فقد يأس كثيرون منهم من جدوى المحافظة على هذه الأرض • فمنهم من هجر أرضه وهرب من قريته ، ومنهم من تورط فى الاستدانة من كبار الملاك من أجل سداد ضرائب الدولة ، وعجز عن دفع ديونه وفقد أرضه لدائنه المالك الكبير • ومنهم أيضا من تخلص من أرضه بـثمن بخس ، ومنهم من عجز عن ذلك كله فصادرت الدولة أرضه وباعتها بالمزاد العلنى لأكثر الناس قدرة على الشراء وهم كبار اصحاب الأرض • ولدينا من الوثائق البردية الكثيرة ما يثبت حدوث ذلك كله • ولكن ما يهمنا هنا هو اخطر الحالات جميعا وهو الديون بضمان الأرض •

وعقود الدين بضمان الأرض خليط من الوثائق القانونية ، توضح لنا أساليب التعامل المختلفة والمتباينة وما كان يشوبها من تعقيدات • وهى توضح حرص كل من الدائن والمدين على المحافظة على حقوقه وعدم التفريط فى أى شىء منها • ولعل هذه الالتزامات المترتبة على عقود الدين بضمان الأرض على مختلف أنواعها وتسمياتها فى العصرين البطلمى والرومانى تدل على الخوف من التورط فى عواقبها وذلك بنزع ملكية الأرض أو حبس حرياتهم بواسطة السلطات المختصة • وعقود الدين قد تختلف فى أشكالها وتفاصيلها بحسب ما يروق للدائن ان يكبل المدين بالضمانات التى يحرض الدائن على ان يضمنها العقد •

(١) ومن حسن الحظ توجد اكثر من وثيقة بردية توضح مثل هذه الظروف . جاء فى احداها عقد لقرض بلغت قيمته ١٢٠٠ دراخما فضية ، بضمان  $15\frac{3}{32}$  أرورة .

(٢) وهناك مثل رائع آخر على عقد دين توافرت فيه جميع الشروط والضمانات ، وبذلك

أصبح فى ميسورنا ان نتناول بالدراسة والتحليل عقدا متكاملا لدين بضمان  $\Sigma\pi\alpha\lambda\alpha\kappa\mu\alpha$  الأرض تبدأ سطورها الاولى بتحديد اسم الدائن والمدين ومحل اقامتهما ويعتبر هذا شرطا أساسيا فى عقود الدين . ثم وردت فى العقد شروط الدين البالغ قدره ٦٨٣ دراخما فضية ، يضاف اليه الارباح عن الدين التى قدرت ١٢% سنويا ، ليصل بذلك اجمالى الدين الى ٧٦٤ دراخما و ٤ أوبل . ثم التزام وتعهد من المدين بالسداد فى ميعاد معلوم ومحدد ، دون أى تأخير او مماطلة فى السداد .

والضمان الذى يقدمه المدين  $\frac{1}{6}$  هـ أرورة من المساحة الكلية لارضه وهى  $\frac{1}{6}$  ١١ أرورة التى تقع فى نوموس هرمبوليس . وتعهد آخر من المدين بانه سوف يسلم الأرض خالية من أى ديون نقدية أو ضرائب . يلى ذلك تحديد موقع الأرض من جهاتها الأربع . ثم تحدثنا الوثيقة عن الشرط الجزائى فى حالة عدم الوفاء بسداد الدين المنصوص عليه فى العقد ، وبه يصبح للدائن حق التنفيذ على الأرض المرهونة أى نزع ملكيتها من المدين لصالح الدائن . وحق التنفيذ هذا كان مكفولا للدائن بحكم القانون يطبقه بالطريقة التى تروق له ويراهها مناسبة واتفق عليها فى العقد .

- اطلق على الرهن فى الوثيقتين السابقتين  $\Sigma\pi\alpha\lambda\alpha\kappa\mu\alpha$  (٣) ، وهى احدى الوسائل التى يكبل بها الدائن المدين ، ويتفق عليها . فكان على المدين ان يسلم للدائن عقد ملكية الأرض  $\alpha\kappa\epsilon\lambda\alpha\kappa\mu\alpha$  ، وذلك ضمنا لعدم تصرف المدين فى الأرض الى ان يسددا عليه من دين ، لكنه لا يستطيع وضع يده على الأرض وتسجيلها الا فى حالة عدم التزام المدين بالسداد ، عندئذ يحق للدائن اتخاذ الاجراءات القانونية لحرمانه ملكية أرضه .

(1) B.G.U. 1132 ( 16 B.C.)

(2) P. Flor. 28, Mitteis Chrest. 238 (A.D. 179)

(3) Mitteis, Grundz. PP. 141 ff.

Tqubenschlag op. cit. pp. 272 ff.

وهذا وسيلة أخرى للضمان ὕποθηκῃ وهي من الوسائل التي كان يحرص الدائن على أن يضمنها العقد توضحها لنا وثيقة بردية بها مثل آخر على عقد دين بضمان الأرض • لقد طال الأمد على سداد هذا الدين وتسوية أرباحه • وتداخلت عناصر أخرى في تسديد الدين • ثم تطور الأمر في النهاية إلى اللجوء إلى السلطات القضائية والتحكيم من أجل تسوية هذا الدين وأرباحه ، بعد أن ضاق المدينين من تصرفات الدائن • وقصة هذا الدين بجميع ملبساتها جاءت في وثيقة بردية موعرقة بالقرن الأول الميلادي • نجد بها مذكرة موجهة إلى أكسجيتس الاسكندرية من أجل تدخله القانوني ليخلص قطعة أرض بلغت مساحتها  $83\frac{1}{4}$  أرورة من تحت سيطرة واستغلال الدائن •

جاء بالوثيقة أن أربعة مدينين اقترضوا منذ عدة سنوات ، مبلغ ٤٨٠٠ دراهم فضية من دائن بضمان ὕποθηκῃ  $83\frac{1}{4}$  أرورة • واستخدم الدائن الأرض المرهونة كملكيتها الشخصية يستغلها ويستولى على أيجارها ، بينما المدينون يسعون لاستعادة الأرض • عرض الأمر على الرئيس القضائي  $\Sigma\lambda\kappa\alpha\lambda\omicron\varsigma\omicron\tau\mu\varsigma$  حيث يطلب المدينون رد الأرض المرهونة إليهم على أساس أن أرباح الدائن من استغلال الأرض تفوق قيمة المبلغ المقرض أصلاً بكثير ، أو بالأصح تمثل ضعف القرض •

$\tau\omicron\ \Sigma\lambda\pi\rho\omicron\upsilon\varsigma\ \tau\omicron\upsilon\ \kappa\epsilon\alpha\gamma\alpha\lambda\omicron\upsilon$  وقرّر القاضي أن تعاد الأرض لأصحابها عند دفع الدين ولا بد أن يقر المدينون بحق الدائن في استغلال الأرض وبناء على ذلك تقدم المدينون إلى الدائن ليسلم إليهم جزءاً من الأرض المرهونة ، لبيعوها ، وبئمنها يسددون ما عليهم من دين • لكن الدائن رفض هذا الحل ، نظراً لما تدر عليه الأرض من أرباح وفيرة لجودتها • واستمر في استخدام الرهن كملكيتها الشخصية والاستفادة مما تنتجها الأرض • ومن أجل هذا كله تقدم المدينون إلى أكسجيتس الاسكندرية بهذا الالتماس حتى يجد حلاً لهذه القضية •

(1) P. Ry1. 119 (A.D. 54-67)

(٢) عن مهمة الأكسجيتس القضائية انظر

P. Ry1. P. 109 cf. n.1.1.

يتضح من الوثيقة السابقة ان ملاك الارض التى بلغت مساحتها ٨٣<sup>٤</sup> أرورة اقترضوا ٤٨٠٠٠ دراخما من الدائن بضمن ارضهم ، وبدلا من الارباح عن القرض ، يأخذ الدائن ايجارا للارض يبلغ ١٠ أراب قمح للارورة . ومقدمو الالتماس يذكرون انه استولى على الايجار لمدة طويلة وان هذه الارض تعطى دخلا صافيا يقدر ب ٣٠ دراخما للارورة من الارض الخصبة المنتجة . واذا كان الدائن يدفع كل الضرائب المفروضة عن الارض ، فقد بلغت ارباحه الصافية منها - كما يؤكد جونسون ٧ أراب قمح للارورة . واذا كان القمح يباع بسعر ٤ دراخمات و ٢ أوبل للاروب ، يمكننا على ذلك ان نقدر ارباح الدائن فى ١٢ عاما منذ عام ٤٦ الى ٥٨ م . بحوالى ٣٠٠٠٠ دراخما اذن لقد بلغت ارباحه اكثر من قيمة القرض الاصلى ، وكان من المفروض ان يستخدم الايجار فى سداد قيمة الدين الاصلى بمقدار الزيادة عن قيمة الفائدة .

للأسف لا نعرف ماتم بشأن هذه القضية آخر الامر لان الدائن استخدم الرهن كملكيتة الشخصية مدة طويلة ، بلغت ١٢ عاما ، وربما استطاع آخر الامر ان يثبت حقه على الارض .

(٢)  
ولدينا مثل آخر على عقد دين بضمن الارض تحكيه لنا وثيقة بردية . جاء بها ان شخصا يدعى ليونيدس من مدينة اوكسيريخوس ، تسلم باعتباره دائنا قطعة ارض مساحتها ٤٦ أرورة ، من المدين اريستاندروس وقد احتفظ الدائن بالارض واستغلها لصالحه مدة طويلة من الزمن ، حتى بعد وفاة المدين ويبدو انه اخر الامر ارسل انذارا رسميا لورثة المدين يطالبهم بدفع الدين او يستولى على الارض . ويبدو انه استبق التنفيذ الرسمى على الارض وشرع فعلا فى بيع الارض المرهونة لطرف ثالث . نتيجة لذلك كله ، قدم ورثة المدين التماسا الى استراتيجوس الاقليم يطلبون فيه رد الارض اليهم ، على أساس ان ارباح الدائن من الارض تفوق قيمة المبلغ المقرض ، بحيث انه فى الواقع اصبح مدينا لهم بمبلغ غير قليل . وعلى هذا الاساس فهم ينكرون اى ادعاء من طرف الدائن عليهم ، ويطلبون ارسال نسخة من المذكرة الى الموظف المختص بتسجيل العقارات ليوقف اى اجراء يتخذ ضدهم ، الى أن يتم الفصل فى القضية من سوء الحظ اننا لا نعرف

(1) Johnson, Roman Egypt P. 161.

(2) P. Perlin Moller, 2 (A.D. 69-79) apud.

ما تم بشأن هذه القضية بعد ذلك ، لان الدائن قطع شوطا بعيدا فى استخدام الرهن — كملكيتة الشخصية ، وربما استطاع آخر الامر ان يثبت حقه على الأرض .

يتضح من المثالين السابقين مقدار الخطر الذى كانت تتعرض له ملكية الأرض الصغيرة او المتوسطة ، وان اصحابها كثيرا ما فقدوها للاشياء وكبار الملاك اذا عجزوا عن رد الديون اليهم .

(١) ولدينا عقد دين آخر يوضح كافة الالتزامات من المدين قبل الدائن . العقد به قرض قيمته ١٠٠٠ دراهما فضية لمدة عامين وتسعة أشهر ، بربح قدره ٦% سنويا — وبضمان قطعة أرض مساحتها  $\frac{49}{74}$  اذرة . ثم تعهد الزام من المدين الا يرهن او يبيع او يسجل الأرض لاي شخص آخر .

οὐκ ἐξέλναι ταῦτα πωλεῖν οὐδὲ ὑποτίθεσθαι  
οὐκ ἄλλως κατὰ] χρηματίζεσθαι οὐδὲ ἀποσβεσθαι  
εἶθαι τινι - - - -

ويوضح هذا العقد ايضا الشرط الجزائى فى حالة عدم الوفاء بالدين . جاء نصه كما يلى : "يحق للدائن اذالم يسدد المدين دينه فى الميعاد المحدد ، أن يضع يده على ملكية الأرض سدادا للدين وارباحه ، ويعتبر هذا الاجراء كما لو كان صادرا بحكم قضائى . كما يحق له ايضا فى أى وقت يختاره ان يسجل ملكية هذه الأرض فى مكتب التسجيل .

اذلهاى اشتراطات والتزامات تقيد المدين وتحد من حريته فلا يستطيع ان يتصرف فى ارضه المرهونة بأى صورة او لائى سبب . وفى الواقع فان عقود الدين بضمان الأرض تمثل التزاما واجب الاداء طبقا للشروط المنصوص عليها بصيغ واساليب مختلفة حسب ما يتم الاتفاق عليه فى العقد .

(١) P. Oxy 506 (A.D. 143)

P. Oxy 2722 (A.D. 154)

(٢) مثل آخر لعقد دين يوضح الزام المدين بعدم التصرف فى ملكيته المرهونة بأسلوب

وعقود الدين قد تختلف فى أشكالها وتفاصيلها بحسب ما يروق للدائن ان يكبل المدين بضمانات واشترطات والتزامات مختلفة .

لدينا من الادلة الوثائقية امثلة كثيرة عن  $\delta\upsilon\tau\epsilon\chi\mu\epsilon\iota\varsigma$  <sup>(١)</sup> ، وهى توضح حق الدائن فى الانتفاع بالارض واستغلالها لصالحه ، ويعتبر هذا فائدة للدائن ويستخدم احيانا فى سداده اذا زاد الدخل عن قيمة الفائدة .

<sup>(٢)</sup> جاء فى وثيقة بردية قرض قيمته ٦٠٠ دراخما قضية بضمان قطعة ارض ومنزل ، وللدائن الحق فى استغلال والانتفاع بـ ١٥% ارورة فقط من المساحة الكلية للارض ، وايضا  $\frac{1}{4}$  نصيب فى منزل ، وذلك بدلا من الارباح عن القرض .

<sup>(٣)</sup> وتحدثنا وثيقة ثانية عن قرض قيمته ٨٠٠٠ دراخما بضمان  $\frac{20}{100}$  ارورة زراعية ، و  $\frac{3}{4}$  ارورة ارض حدائق ، وللدائن حق استغلال الارض وتأجيرها من الباطن والسيطرة على كل الدخل منها ، بدلا من الارباح عن القرض .

من دراستنا لهذه الوثائق نرى ان للدائن حق استغلال الارض المرهونة اليه ، والانتفاع بمحصولها ، وكان هذا الدخل بمثابة فائدة للدائن ، ويستخدم فى استهلاكه ، ولكننا نجد فى وثيقتين - سبقت الاشارة اليهما - ان الدائن استخدم الارض المرهونة اليه كملكيتة الشخصية ، واستغل الارض لصالحه ، حتى بلغت ارباحه من الارض اكثر من

(١) هناك نوعان من عقود  $\delta\upsilon\tau\epsilon\chi\mu\epsilon\iota\varsigma$  ، نوع يتصل برهن الارض او اى ملكيات اخرى اى يستغل الدائن الملكية المرهونة اليه . والنوع الاخر استغلال الملكية فقط دون رهنها ، ويكون حق الاستغلال بما يتفق وقيمة المبلغ المقرض .

ch. Taubenschlag op. cit, pp. 288 291.

(2) P. Ryl. 120 (A.D. 167)

(3) P. Lips. 10 (A.D. 167);

B.G.U. 782 (A.D. 178).

(4) P. Ryl 119, P. Berlin Moller 2.

من قيمة القرض الاصلى . ورغم ذلك فان الدائن يضع يده على الارض ويستخدمها كملكيتها الشخصية ويتحايل بكل وسيلة ممكنة ليثبت حقه عليها وينتزع ملكيتها من المدين .

وهناك برديات أخرى تحدثنا عن عقود للدائن بضمان الارض ولكن —  
اختلفت تفاصيلها وجاءت بها وسيلة أخرى مختلفة لضمان حق الدائن . وتمثل  
هذه الوسيلة في أن يبيع المدين الارض ، لدائنه ضمانا للمدين ولكن مع الاحتفاظ  
بحق استرجاع الارض من الدائن عند سداد الدين .<sup>(١)</sup>  
ὠνμς εἰς πλῆρες

جاء في إحدى هذه الوثائق ، ان شخصا يدعى بانويخوينس قد حرر من  
البيع قطعة أرض كان قد أودعها لدى شخصين أقرضاه مبلغا من المال ، بمقتضى  
عقد بيع مع حق الاسترجاع .

καταβύθη μὲν ὠνμς εἰς πλῆρες (٣)

ولذلك فقد تنازلا عن أى حق لهما على هذه الارض بمقتضى هذا العقد .  
في هذا النوع من الوثائق نجد نوعين من العقود سجلا في وثيقة واحدة ،  
يكون العقد الاول بها من أجل البيع πρὸς πλῆρες والثانى عقد ديـ

و هناك عقد لدين آخر تميز بأكثر من ميزة فهو عقد دين من العصر الرومانى  
المتأخر ، اذ يرجع تاريخه الى عام ٥٨١ م . يتضمن من حيث الصيغة والعبارة  
والالتزامات وجه شبه كبير مع عقود الدين التى سبقته بفترة طويلة .

جاء بالعقد اقرار من المدين انه تسلم بيدي بيد من الدائن ، لحاجته الضرورية  
μὲν ὠνμς εἰς πλῆρες ٣ صوليدى ذهبية . على ان يتم

(1) cf. P. Ryl. 160 c introd pp. 176 ff;

(2) Wilcken, chrest. 233 (112-1 B.C.)

fiducia انظر

(٣) القانون الرومانى يطلق عليها

Taubenschlag, op. cit., p. 272.

(4) P. Oxy. 1892 (A.D. 581) ., Ibid. 1891 (A.D. 459)





(١)

وفي أخرى نجد قضية خاصة بنزاع على قطعة أرض جاء بها معلومات وفيرة ومهمة بشأن نزاع بين سيدة تدعى ديونسيا ووالدها خايرمون ، ويدور هذا النزاع حول ملكية ضيقة بيد وأن والدها قد تنازل لها عن ملكيتها بمناسبة زواجها ، محتفظا بحق الانتفاع فحسب .

ويبدو أن سبب هذا النزاع كان حين رهن والدها هذه الأرض مقابل قرض قيمته ٨ تالانت ولما وجد بعد ذلك صعوبات في رد هذا الدين ، توصل مع ابنته ديونسيا الى تسوية حتى يتمكن من سداد ، ولكن الخلاف نشأ بينهما . ولذلك قدم الوالد التماسا الى الوالى يطلب استعادة كل ما أعطاه لها عند زواجها . وقدمت ديونسيا هي الاخرى التماسا مضادا الى الوالى . وتشير الى التسوية التي تمت بينهما وبين والدها مقابل بعض الحقوق المالية المستحقة لها منه .

ولقد أحال الوالى هذه القضية الى استراتيجوس نوموس او كسيرينخوس لمباشرة التحقيق فيها . على أن يستند هذا التحقيق الى الادلة الموجودة لدى حافظى السجلات للتأكد من ملكيتها للأرض موضع النزاع .

توضح الوثيقة بعد ذلك ان طرفى النزاع حضرا امام الاستراتيجوس السذى ارسل اليه حافظو السجلات تقريراً يتضمن ادلة واضحة على ملكية ديونسيا للأرض . والحقوق المالية المستحقة لها من والدها ولقد استغرق هذا التحقيق حوالى أربعة أشهر ، وأرسل الاستراتيجوس الى الوالى مذكرة بنتيجة التحقيق ، وأرفق بها نسخة من تقرير حافظى السجلات ، ويبدو ان الوالى اصدر قراره لصالح ديونسيا لتصبح بمقتضاه قادرة على ممارسة حقوقها .

---

(1) P. Oxy. 237 (A.D. 186).

(٢) الوالى ينظر قضايا الديون الخاصة والعامة

M. Chr. 80 (A.D. 85-88), P. Oxy 2852 (A.D. 104-5)  
P. Fouad, 26 ; (A.D. 157) P. Oxy. 3017 (A.D. 176-7).

(٣) تتناول الوثيقة ذاتها بعد ذلك تفاصيل كثيرة أخرى خاصة بموقف الوالد تجاه ابنته ولكن ليس هنا مجال بحثها .

(١) وفي دعوى أخرى رفعها أحد الأشخاص (المدعى) الى الامبراطور . هذا المدعى (المدين) سبق أن استدان من الطرف الآخر (الدائن) مبلغاً من المال بضمان أرضه . وبذلك انتقل الى هذا الدائن حيازة قطعة الارض لتكون ضماناً لسداد قيمة الدين . وهنا يمتلك الدائن ثمار الارض فقط عن طريق استغلالها مقابل فوائد الدين ، فاذا ما حل ميعاد الاستحقاق وتم سداد الدين يجب على الدائن رد الأرض ، الا أن هذا الدائن ، فيما يبدو تصرف دون وجه حق في الأرض المرهونة اليه بالبيع ، لذلك فإن المدين رفع دعوى الى الامبراطور يسترد أرضه طالبا تقرير الملكية له ، ورد الأرض اليه . وفعلا قضى الامبراطور ، كما يوضح النص ، بأحقية المدعى في ادعائه وأحال الدعوى الى الوالى موجهاً إياه لاتخاذ قرار يمكن المدعى من استرداد أرضه .

ومن دراسة الوثائق الخاصة بالتصرفات القانونية التي انتقلت اليها ، يتضح لنا أن هناك قرارات تحظر على المدنيين التهرب من الالتزامات المالية الواقعة عليهم . نجد في منشور الوالى فاليروس يودايون الصادر سنة ١٤٢ م . تحذيراً موجهاً الى المدنيين الذين يهددون دائنيهم بتقديم اتهامات كيدية ضدهم ، قاصدين بذلك ارجاء الوفاء بالتزاماتهم المالية أو التهرب كلية منها . ويحظرهم الوالى بالامتناع عن هذا المكر . وبأنهم لن يفشلوا في محاولات التهرب هذه فحسب بل وسوف يخضعون للعقوبات القانونية .

ولعل من المناسب في نهاية الحديث عن عقود الدين بضمان الارض — بأساليبها المختلفة ، ان نتعرض الى كيفية تنفيذ وضع اليد  $\epsilon\mu\beta\alpha \varsigma\epsilon\iota\alpha$  على الأرض المرهونة . واحلال الدائن محل المدين وفاء لما تم الاتفاق عليه في عقد الدين .

(1) P. Col. 123.

(2) P. Oxy. 237 Col. VIII, 11.7-18.

Ibid col VIII, 11 18-21.

(١)  
وأصدق تصوير لهذه الحالة توضحه لنا وثيقة بردية جاء بها التماس  
من الدائن الى الاستراتيجيةوس . يطلب اليه اعلان المدين ، بأنه اذا لم يسدد  
دينه وفوائده ، يصبح له الحق فى الحجز على الملكية المرهونة اليه ، بل ويمارس  
عليها أيضا حق الملكية .

ἐμβαδουδον[τα μ]έ εἰς τὰ ὑποτεθειμένα καὶ  
καθέζοντ[α] αὐτῶν καὶ κυρτεύοντα καὶ  
ἑτεροὺς ἐξαλλοτρίωνοντα καὶ ἐπὶ τῷ ἐξέδοντα  
ὁ ἐν αἰρώμα - - - .

(٢)  
وتحدثنا وثيقة ثانية عن دين بضمان ٨ أرورات ، ولكن المدينة لم تسدد  
الدين فى الميعاد المتفق عليه ولذلك يبدو ان الدائن قد شرع فعلا فى اتخاذ الاجراءات  
القانونية للحجز على الأرض المرهونة ، ليتمكن من نقل ملكيتها اليه  $\epsilon\nu\epsilon\chi\upsilon\rho\alpha\beta\lambda\alpha$   
ولكن السيدة المدينة تقوم بسداد الدين بعد انقضاء المدة ، ومن ثم فهى تطالب  
بوقف الاجراءات القانونية للحجز على الأرض .

(٣)  
وعند اتخاذ اجراءات نقل ملكية الأرض للدائن . يتعين على المدين أن يقسم  
بملكته للأرض المرهونة ولا ثم حق الدائن عليها ولكن لا يحق للدائن ان يستولى  
على الأرض دون تقرير ثمنها فاذا كانت قيمتها تزيد على الدين الزم الدائن بـ  
فرق الثمن الى المدين .

كذلك كان يحق للمدين الذى صدر ضده أمر بالتنفيذ على ممتلكاته  
بالمعارضة ، أى التظلم من هذا الأمر التنفيذى خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه .  
هناك وثيقة بردية تتضمن مثل هذا الاجراء . فتحتوى هذه الوثيقة على تظلم كتبته

(1) P.Oxy. 118 (A.D. Late 1st or early 2nd-c).

P.Oxy. 506 (A.D. 131)

(2) P. Ryl. 176 (A.D. 201).

(٣) يدفع الدائن ضريبة عند نقل ملكية الأرض اليه  
ch. P. Ryl. 174 P. 216 m. 1. 4.

(4) P.Oxy. 483.

(5) P.Oxy. 1634 (A.D. 222).

(6) P.Oxy. 1701 (A.D. 3rd c.) 1634 (A.D. 222)

(7) P.Oxy. 68 (A.D. 131) cf. Introd.

شخص من اوكسيرينخوس ، يتظلم فيه من الأمر المعلن اليه عن طريق الاستراتيجيةوس للتنفيذ على ممتلكات ابنه ، لصالح الدائن الذى زعم ان هذه الممتلكات هى ضمان لقرض مستحق له .

ثم هناك أيضا عدة وسائل يلجأ اليها المدين فى حالة قيامه بسداد دينه .  
حتى ينهى<sup>(١)</sup> التزامه المادى قبل الدائن . نجد أحيانا الغاء لعقد القرض ، او الغاء الرهن  $\kappa\alpha\iota\ \alpha\pi\omicron\lambda\upsilon\theta\alpha\iota\ \tau\eta\nu\ \dot{\upsilon}\pi\omicron\theta\eta\kappa\mu\epsilon\nu$  وأحيانا اخرى تأكيداً من الدائن باستلام القرض ورد العقد للمدين مصحوباً بإيصال اوبعد آخر يتضمن قسم الدائن بعدم المطالبة بالدين ، او بالدعوى القضائية ضد المدين .

هذه الوثائق مجتمعة ، تدل دلالة واضحة على أن الاغنياء كثيراً ما سألوا الى توسيع املاكهم عن طرق غير شريفة ، مثل اقراض الديون لصغار الملاك الذين يحتاجون الى مساعدات مالية اما لاصلاح اراضيهم او لرفع ما عليها من ضرائب ، كانوا يقرضونهم هذه الديون بضمان مقدار من الارض . . وكما مر بنا فهناك محاولات كثيرة للاستيلاء على الاراضى المرهونة عندما يتأخر المدينون عن سداد ديونهم ، خاصة فى ظروف اضطراب الاحوال الاقتصادية فى القرن الثالث التى سببت حدوث تضخم مالى وهبوط شديد فى قيمة العملة . لذلك ازدادت قيمة الملكية الزراعية لانها اثبتت أنواع الملكية .

فى مثل هذه الظروف يتأثر صغار الملاك واصحاب الموارد المحدودة ، ولذلك نجد ان ظاهرة اقراض الديون بضمان الارض تقوى ، ويغتصب الاشرياء الاراضى المرهونة فى ظل ظروف وشروط والتزامات قاسية وهكذا نجد ان الملكية الاقطاعية للارض قفزت قفزة كبيرة ، وأصبحت الاقطاعات الكبيرة هى الطابع المميز للحياة الزراعية واختص تاريخ الملكية الخاصة فى العصر الرومانى ، وخاصة النصف الاخير منه ، بظاهرة اختفاء الملكية الصغيرة او المتوسطة ونشوء الملكيات الكبيرة على انقاضها . مما سؤدى بالضرورة الى قيام نظام اشبه بنظام الاقطاع فى مصر فى القرن الرابع وما يليه .

(1) P. Ryl. 174 a. (A.D. 119). 176 (A.D. 201)

(2) P. Oxy. 509 (A.D. late 2<sup>rd</sup> c)

(3) P. Lond Inv. 1565 (A.D. 69).

(4) P. Oxy. 1411 (A.D. 260).

